٣ـ تراجع حجم ونشاط وارباح المصانع المعتمدة على السوق المحلية بنسبة تراوحت بين ١١٪ و١٨/٪ واشار مكتب الاحصاء المركزي الى ان الانتاج الصناعي، بالاسعار الثابتة، قد انخفض خلال الربع الاول من العام ١٩٨٠ بنسبة ١٠٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وانخفض الانتاج الصناعي خلال الفترة نفسها: في العتاد الكهربائي والالكتروني بنسبة ٢٣٪، وفي قطاعات التعدين ١٩٪، وفي الصناعات الغذائية والمشروبات ١٥٪، وفي قطاع الالات وادوات الحمولة ١٣٪ (**هآرتس**، ١٩٨٠/٧/٨) وبذلك لا يقل انخفاض الانتاج الصناعي في العام ١٩٨٠ عن نسبة ٤ ـ ٥٪، ولا يقل انخفاض النفقات عن ١٥,٥٪، وتقلصت الاستثمارات الموظفة في الانتاج الصناعي بنسبة ١١٪.

٤ـ ارتفعت نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٨٠ الى ٥٪ ثم ازدادت الى ٧,٣٪ ويعني ذلك عدم توفر العمل لحوالي ٦٤ الف عاطل عن العمل. وترافقت البطالة الظاهرة هذه مع البطالة المقنعة ومع الاضرابات التي شملت المعلمين وعمال شركة الكهرباء والفنيين في الاذاعة وعمال شركة ايغد للنقل، وعمال ميناء ايلات، وعمال الوقود في مطار اللد.

٥ـ انخفضت قيمة الاجور الحقيقية بنسبة ٩٪ في مواجهة سعر العملة الذي واصل انحداره وفي مواجهة اسعار الحاجيات الاساسية التي ارتفعت اسعارها ما بين ايار (مايو) ١٩٧٧، وايار (مايو) ١٩٨٠ الى ١٦ ضعفا لمادة السكر و١٤ ضعفا للحليب و١٣ ضعفا للحوم والطيور المثلجة و١٣ ضعفا للزيت و١١ ضعفا للخبز الموحد (**دافار**، ١٩٨٠/٧/٢٨).

٦ـ لم يؤد تعويم العملة الى اي نتيجة. فبعد ان كان الدولار يساوي ٣,٥٣ شيكل في بداية العام ١٩٨٠ اصبح يساوي ٧,٥٤ شيكل في نهاية العام نفسه، وارتفع ليصبح ٨,٠٠ شيكل في اوائل ١٩٨١.

ويعني ذلك ان نسبة التخفيض في قيمة الليرة قد بلغت ١١٤٪ بالنسبة للدولار و١٥٢٪ بالنسبة لين الياباني و١٣٠٪ بالنسبة للجنيه الاسترليني.

٧ـ هبط العجز في ميزان المدفوعات التجاري بنسبة ١٣٪ واعتبر ذلك انجازا كبيرا، وحسب رأي دافيد ليفكين فان ثمن هذا الانجاز كان غاليا جدا. فقد اغلقت مصانع كثيرة وتراجع الانتاج الصناعي الذي عانى ايضا من جمود الاستثمارات في الصناعة، وارتفعت نسبة البطالة. وبالاضافة الى ذلك، فقد شهدت اسرائيل موجة غلاء رهيبة.

٨ـ واصلت الزراعة سيرها في طريق التدهور، وانخفضت ارباح التصدير بسبب عدم ملائمة اسعار العملة الصعبة مع شروط التضخم وارتفاع ديون عدد كبير من المستثمرين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١٠/٣١).

ولمواجهة هذا التدهور الاقتصادي الذي انعكس على الاحوال المعيشية للجمهور الذي بدأ الليكود يحسب له حسابه في ضوء اقتراب موعد الانتخابات، وتلبية لمتطلبات الانفاق بصورة عامة، والانفاق على التسليح بصورة خاصة، فقد تقدم هوروفيتس بمشروع ميزانية اضافية في اواسط شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ بلغ حجمها ٢٤٨ مليار ليرة اسرائيلية (٢٤,٨ مليار شيكل). ويعني ذلك ان الميزانية قد ارتفعت ارقامها الى ٩٠,١ مليار شيكل (٩٠١ مليار ليرة اسرائيلية). وتميزت هذه الميزانية باستمرار الارتفاع في ارقامها، مع فائض الطلب المحلي وزيادة السيولة (طباعة العملة) وزيادة العجز التجاري (**معاريف**، ١٩٨٠/١١/٣).

واعتبر يروحام ميشيل، سكرتير عام الهستدروت، ان اقتراح الميزانية الاضافية كان الفصل الثاني من المناورة الهادفة الى التشويش والتضليل في كل ما يتعلق بالفشل الدائم للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها حكومة الليكود، (ملحق **عل همشمار**، ١٩٨١/٨/١٤).

وفي محاولة ادخال المعايير السياسية وتقديمها على التدابير الاقتصادية وتحميل كل طرف في حكومة، الليكود، للطرف الآخر نتائج الفشل الاقتصادي الذريع، جدّد يغئال هوروفيتس تهديده بالاستقالة على اثر الخلاف الذي ثار حول لجنة، عتسيوني، بشأن زيادة رواتب المعلمين. واصبح واضحا ان تراجع هوروفيتس كان يعني تحميله وحده مسؤولية التدهور الاقتصادي، فاستقال محملاً الحكومة مسؤولية تدهور وتأزم الوضع الاقتصادي. وما لبثت حركة، رافي، ان اعلنت في ١٩٨١/١/١٢ خروجها من ائتلاف.

وادى ذلك، مع مجموعة من العوامل الاخرى، الى اقرار الاتجاه نحو انتخابات مسبقة للكنيست العاشر، التي جرت يوم ١٩٨١/٦/٣٠.

وصادق الكنيست، بعد استقالة هوروفيتس، على تعيين يورام أريدور من حيروت، وزيرا للمالية، على ان يلتزم بالتشاور في القضايا الاقتصادية مع جميع الاطراف التي يتألف منها الائتلاف الحكومي.

ميزانية عام ١٩٨١ / ١٩٨٢

قدم وزير المالية يورام اريدور يوم ١٩٨١/٣/٢٣ مشروع قانون الموازنة العامة للعام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢، محددا المهمة الرئيسية للحكومة في الحد من